مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تقدير وتحليل أثر التجارة الخارجية الزراعية في نمو الناتج الزراعي في بلدان نامية مختارة للمدة 1980 – 2008
اسم الكاتب: أ.م.د. قيس ناظم غزال، م. عماد عبدالعزيز احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3452
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 21:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١١٠ مجلد ٣٤ لسنة ٢٠١٢
ص ص[٨٩ -١٠٣]

تقدير وتحليل أثر التجارة الخارجية الزراعية في نمو الناتج الزراعي في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٨٠- ٢٠٠٨

الدكتور قيس ناظم غزال
أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد الزراعي
abouyones@yahoo.com

عماد عبد العزيز احمد
مدرس - قسم الاقتصاد الزراعي
kaysnadhim@yahoo.com

كلية الزراعة والغابات جامعة الموصل

المستخلص

يهدف البحث إلى تقدير وتحليل أثر التجارة الخارجية الزراعية في نمو الناتج الزراعي في عدد من البلدان النامية خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٨ وهي تركيا، مصر، الاردن، سوريا، تايلند، المغرب تونس، بنغلادش، باكستان، واليمن التي تتسم بارتفاع نسبة مساهمة تجارتها الخارجية الزراعية في ناتجها الزراعي، وقد أوضحت نتائج الجانب العملي معنوية متغير قيم (الصادرات الزراعية X_1) وبعلاقة ايجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من تركيا، الأردن، تايلند، واليمن ومعنوية المتغير المذكور وبعلاقة غير إيجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من مصر، سوريا، تونس، ولم تظهر معنويته في بقية دول العينة، ومعنوية متغير قيم (الإستيرادات الزراعية X_2) وبعلاقة إيجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من تركيا، مصر، تايلند، المغرب، باكستان، واليمن ومعنوية المتغير المذكور وبعلاقة غير إيجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في الأردن ولم تظهر معنويته في بقية دول العينة.

الكلمات المفتاحية:
صادرات زراعية، استيرادات زراعية، بلدان نامية.

Estimating and Analyzing the Effect of Foreign Agricultural Trade in Agricultural Growth Products in Selected Developing Countries through the Period 1980- 2000

Qais N. Ghazal (PhD)
Assistant Professor
Department of Agricultural Economy
University of Mosul

Imad A. Ahmed
Lecturer
Department of Agricultural Economy
University of Mosul

Abstract

The research aims to estimate and analyze the effect of agriculture foreign trade on the agricultural growth products in a number of developing countries through the period 1980-2008; namely Turkey, Egypt, Jordan, Syria, Thailand, Morocco, Tunisia, Bangladesh, Pakistan and Yaman. They are characterized by high percentage of foreign trade in their gross domestic agriculture. The results of the practical aspect showed a variable

تأريخ استلام البحث ٢٠١١/١/١١ تأريخ قبول النشر ٢٠١١/٧/١٣

significance in the values of agricultural exports X_1, and a ppositive relation with the average growth agricultural products in Turkey, Jordan, Thailand, and Yemen and the above mentioned significance with a negative relation on average agricultural growth in Egypt, Syria and Tunisia. No significance showed in the rest of countries under study and a value of variable significance of (agricultural imports X_2) with a positive relation with the average agricultural growth in Turkey, Egypt, Thailand, Morocco, Pakistan and Yemen. The above mentioned variable is in a negative relation with the average agricultural growth in Jordan. No other significance has been shown in other countries under study.

Key Words:
Agricultural Expor, Agricultural Import, Developing Countries.

المقدمة

تحتل التجارة الخارجية الزراعية مكانة مهمة في برامج النمو والتنمية الزراعية في اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، لأن متطلبات التنمية الزراعية من السلع الرأسمالية اللازمة للتوسع في القدرات الإنتاجية لايمكن تأمينها إلا من خلال قناة التجارة الخارجية الزراعية، فضلا عن كونها مصدراً أساسياً لتأمين موارد النقد الاجنبي اللازم لتمويل متطلبات النمو والتنمية الزراعية، وعلى الرغم من أهمية التجارة الخارجية ولاسيما الجانب المتعلق بالصادرات في تفعيل النمو الزراعي، إلا أنه ليس هناك رأي قاطع على أن الصادرات الزراعية دالة بالنمو الزراعي، وفي هذا الشأن أكدت دراسات كل من Ballassa, R.Emery G.Cupta, عام ١٩٨٤ على أن لعوائد الصادرات الزراعية دوراً في تسريع معدلات النمو الزراعي، في حين تشير آراء أخرى إلى أن فاعلية الصادرات الزراعية تتوقف على متغيرات أخرى مساندة تعمل على تفعيل عوائد الصادرات في النمو الزراعي، وهذه المتغيرات مرتبطة بالمرحلة التنموية الزراعية التي تسود اقتصاد هذه الدولة، أو تلك. إن تنامي قدرات البلدان النامية على تأمين متطلبات النمو الزراعي أمر وثيق الإرتباط بالاستيرادات الزراعية لضمان انسياب السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لتنفيذ برامج النمو الزراعي فيها.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في طبيعة القيد الذي تواجهه البلدان النامية في مجال تجارتها الخارجية الزراعية الذي يتمثل في تدني مقدرتها على زيادة وتنويع إنتاجها وصادراتها الزراعية بفعل مجموعة عوامل منها داخلية، تتمثل في عدم كفاءة أداء سياستها المحلية المتبعة في هذا الشأن، ومنها خارجية تتعلق بطبيعة الظروف التي تسهم بتأثيرات غير إيجابية في زيادة الإنتاج والصادرات الزراعية، فضلا عن طبيعة السياسات التي تعتمدها الدول المتقدمة في هذا الشأن والتي تتمثل في إقامة تكتلات حمائية لمنتجاتها الزراعية واعتماد أدوات السياسة الزراعية التجارية في مواجهة المنتجات الزراعية المصدرة إليها من البلدان النامية ورفع أسعار المواد الغذائية والتي تستوردها البلدان النامية التي تشكل وارداتها الغذائية نسبة عالية من احتياجاتها الغذائية عقب خفض الدعم عن صادراتها وإنتاجها الزراعي وتحويل الحواجز غير الكمركية" إلى تعريفات كمركية وتدهور معدلات التبادل التجاري الزراعي بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة مقابل تدني أسعار المنتجات الزراعية المصدرة من البلدان النامية، الامر الذي أدى إلى عدم مقدرة البلدان

النامية على تصميم سياستها التنموية الزراعية، وبما يتفق مع ظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية، وذلك أسهم في تدني عوائد صادراتها الزراعية من العملات الأجنبية وجعل تجارة المنتجات الزراعية فيها ضعيفة التأثير في رفع معدلات نموها الزراعي.

أهمية البحث

حظيت التجارة الخارجية الزراعية باهتمام العديد من الإقتصاديين على اختلاف مدارسهم الفكرية وفيها احتلت الصادرات الزراعية أهمية خاصة ضمن الإطار العام للتجارة الخارجية الزراعية، وفي أغلب الأدبيات الإقتصادية، لأنها تعكس طبيعة الهيكل الانتاجي للبلد المصدر، فضلاً عن إسهامها في نمو الناتج الزراعي، وتظهر أهمية الإستيرادات الزراعية في توفير إمدادات غذائية أفضل وأرخص سعراً وفي توفير حالة الأمن الغذائي وتزيد من تدفق التكنولوجيا والإستثمارات الزراعية، وذلك يحفز النمو الاقتصادي بشكل عام والزراعي بشكل خاص، ومن هذا الشأن يكاد يتفق معظم الاقتصاديين على وجود علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية الزراعية ونمو الناتج الزراعي، إذ اتضح تاريخياً بأن ارتفاع معدل النمو الزراعي وزيادة معدلات نمو الدخل القومي تؤثر في نمط التجارة الخارجية الزراعية في ظل تزايد الإنفتاح التجاري الزراعي على العالم الخارجي .

هدف البحث

لقد تباينت وجهات نظر العديد من الإقتصاديين حول طبيعة الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية الزراعية في النمو ألزراعي في البلدان النامية، وذلك أصبح محور نقاشات منظري التجارة الخارجية الزراعية منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي ولحد الآن . من هنا يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر (الصادرات والإستيرادات الزراعية) في النمو الزراعي وفي عدد من البلدان النامية خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٨.

فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مفادها : إن للتجارة الخارجية الزراعية تأثيرات متباينة في معدل نمو الناتج الزراعي في البلدان النامية بحسب طبيعة هياكلها الإقتصادية وكفاءة نظمها وسياساتها الإقتصادية في التعامل مع سياسات الإنفتاح التجاري الزراعي خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٨.

منهج البحث

١. أسلوب البحث

اعتمد البحث في منهجه على أسلوب الربط بين اتجاهين:

الأول: وصفي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه.

الثاني: كمي يستند إلى طرائق الإقتصاد القياسي وأساليبه، ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.

٢. اختيار البلدان النامية موضوعة البحث

لقد تم اختيار عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا، وهي بلدان ذات نسب مساهمات مختلفة لتجارتها الخارجية الزراعية في ناتجها الزراعي وهذه البلدان وهي : تركيا، مصر، الأردن، سوريا، تايلند، المغرب، تونس، بنغلاديش، باكستان، واليمن.

٣. المدة الزمنية

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها تسعة وعشرين عاماً ١٩٨٠- ٢٠٠٨ وتضمنت الدراسة ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لدراسة الإطار النظري لأثر التجارة الخارجية الزراعية في النمو الزراعي، ودرس الثاني العرض المرجعي والدراسات المعاصرة عن أثر التجارة الخارجية في النمو الزراعي، واهتم المبحث الثالث في دراسة الأنموذج القياسي وتقدير المعلمات وتفسيرها في ضوء مفاهيم النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة في هذا الشأن، واحتوت الدراسة على خلاصة وأهم الإستنتاجات والتوصيات.

الإطار النظري لأثر التجارة الخارجية الزراعية في النمو الزراعي

يحتل قطاع التجارة الخارجية الزراعية مكانة مهمة في اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء ودليل ذلك هو ارتفاع نسبة مساهمة صادراتها واستيراداتها الزراعية في ناتجها الزراعي، ومن هذا الشأن اهتمت البلدان النامية بدراسة الوسائل الصحيحة واعتمادها لتطوير تجارتها الخارجية الزراعية ولاسيما في الجانب المتعلق بالصادرات، ومن ثم توجيهها نحو الإتجاه الذي يحقق نموها الزراعي، ويسهم في توريد أكبر قدر ممكن من النقد الاجنبي اللازم لتمويل متطلبات الإستيراد من السلع الإنتاجية والمدخلات الوسيطة في الزراعة. إن الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية الزراعية والنمو أو التنمية الزراعية كانت مجالاً واسعاً للمناقشات والطروحات المختلفة في منطلقاتها أحياناً والمتباينة في معالجاتها واستنتاجاتها أحياناً أخرى، فالاقتصادي Hla myint عام ١٩٥٩ أوضح بأن العديد من دول قارتي آسيا وأفريقيا تمكنت من تحقيق الإستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية من أجل إنتاج عدد من المحاصيل الزراعية الستراتيجية مثل القمح والرز، وتمكنت من تصديرها، وذلك نتج بفعل توسع تجارتها الخارجية الزراعية مع العديد من دول العالم، وأكد Lamfalussy عام ١٩٦٣ على اهمية التصدير الزراعي والذي اعتبره أحد الوسائل المهمة في تحقيق فائض نقدي في ميزان المدفوعات يسهم في تشجيع الإستثمار الزراعي المحلي ويرفع معدلات نموه (القريشي والدليمي، ١٩٩٠، ١٦٠) وفي هذا الشأن أيضا أكد عدد من الإقتصاديين أمثال Chenery وStrout و Tylar و Prebishch وKindleberger عام ١٩٦٦ على أن القيد الخارجي الذي يواجه نمو الزراعة النامية يتمثل في عدم مقدرة صادراتها من توفير النقد الأجنبي الكافي لتمويل متطلبات استيراداتها بفعل مجموعة عوامل منها ترتبط بالسياسات التجارية التي تتبعها البلدان المتقدمة في مواجهة الصادرات الزراعية من البلدان النامية، وأخرى تتعلق بالظروف الطبيعية المتمثلة بحالات المخاطرة واللايقين التي تكتنف الزراعة النامية، فضلاً عن انخفاض أولويات الإستثمار في الزراعة وزيادة معدلات الاستهلاك المحلي بزيادة عدد السكان، وذلك أسهم بتأثيرات غير إيجابية في كميات الإنتاج الزراعي المتاحة للتصدير وعوائدها (Chenery, 1966, 697-733 و Strout) . إن فعالية قطاع التصدير في تحقيق النمو الزراعي تعتمد بشكل رئيس على طبيعة الروابط بين القطاع المعني وبقية قطاعات الإقتصاد الوطني، فإذا كانت هذه

الروابط قوية وواسعة فإن التصدير الزراعي يكون له تاثير إيجابي وكبير في رفع معدلات النمو الزراعي مثال ذلك توظيف عوائد الصادرات الزراعية في بناء الهياكل الأساسية والبنى الإرتكازية الريفية التي تخدم قطاع التصدير، لأن ذلك يسهم في خفض التكاليف، ويتيح فرصاً جديدة لتصدير محاصيل أخرى متعددة، فخلال فترة القرن التاسع عشر أنشأت العديد من دول أوربا الغربية قنوات لنقل منتجاتها إلى الأسواق العالمية، وذلك أسهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة معدلات التصدير الزراعي (النجفي والقريشي، ١٩٨٨، ١٧١- ١٧٤)، أما في الأجل الطويل فقد برهنت الوقائع التاريخية أن الصادرات الزراعية من البلدان النامية لم يكن لها إسهامات فعالة في تحقيق نموها الزراعي، ولم يتمكن قطاع التصدير فيها من أن يؤثر بشكل إيجابي في نموها الزراعي، ولم تسهم الصادرات في إحداث تبدلات مهمة في قطاعاتها الزراعية بقدر ماعرقلت عملية النمو، ومن أجل تفسير هذه الظاهرة أكد الإقتصادي السويدي Myrdal عام ١٩٦٨ أن صادرات البلدان النامية إلى نظيرتها المتقدمة أدت إلى إفقار وركود البلدان النامية، لأن رؤوس الأموال الأجنبية المخصصة للإستثمار في الزراعة النامية اهتمت في تنمية المنتجات الزراعية بصيغتها الإولية وطورت قطاع التصدير فيها إلى الحد الذي أصبح فيها هذا القطاع من أكثر أجزاء الإقتصاد القومي تقدماً وعزلة عن باقي القطاعات الأخرى، أما الدخل المتحقق منه أو فائضه الإقتصادي فيتم ترحيله إلى الخارج لشراء مدخلات الإنتاج الزراعي المستوردة والجزء الآخر يذهب إلى الطبقة الريعية المحلية التي تنفقه في شراء السلع الإستهلاكية، لذا فإن دور قطاع التصدير في تحقيق النمو الزراعي ضئيل جداً بفعل العوامل المذكورة آنفا، فضلا عن ضعف ارتباطه مع بقية قطاعات الإقتصاد الوطني (Modechal, 1979, 256-261)، أما الإستيرادات الزراعية فيتمثل دورها في توفير جزء كبير من المدخلات الإنتاجية والإحتياجات الوسيطة اللازمة لتحقيق النمو الزراعي، وفي هذا الشأن أكد Haberler عام ١٩٥٩ على أن الإستيرادات الزراعية تسهم في استقدام موارد لاغنى عنها في النمو الزراعي، وهي أحسن وسيلة لنقل المعارف والأفكار الفنية وواسطة لنقل رؤوس الأموال بشكل تحويلات مالية، فضلا عن كونها أفضل سياسة في مواجهة حالات احتكار المدخلات الزراعية في البلدان النامية، ويبرز دورها أيضا في توفير إمدادات غذائية أفضل وأرخص سعراً وفي تحسين حالة الأمن الغذائي وتزيد من استخدام التكنولوجيا الحديثة والإستثمارات الزراعية، وذلك يسهم في تحقيق النمو الزراعي، وثمة آراء اخرى تشير إلى ان الإستيرادات الزراعية هي قيد من قيود النمو الزراعي بسبب اعتماد السلع الإنتاجية المستوردة على برامج وطرائق إنتاجية غالبا ماتكون متقدمة تقنياً، وذلك يتطلب تزايد الاعتماد على الخبرات الأجنبية في توظيف وتوطين السلع المذكورة في أرياف البلدان النامية، فضلا عن كونها أحد وسائل تسرب الدخل من البلدان النامية إلى الخارج (Shone, 1972, 54) ، ويمكن توضيح الأهمية النسبية لقيم الصادرات والإستيرادات الزراعية إلى الناتج الزراعي في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٨ الجدول ١.

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة عن أثر التجارة الخارجية الزراعية في النمو الزراعي

يعد دور التجارة الخارجية الزراعية وأثرها في النمو الزراعي من المواضيع التي نوقشت مطولاً ومن زوايا متباينة، ومع هذا التباين في الرؤى والتحليلات والتفسيرات المقترحة في هذا الشأن ارتأينا تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت الموضوع

المشار إليه وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الإستناد إليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث وهي:

١. دراسة بسيوني ١٩٩٩ التي أوضح فيها بأن الصادرات الزراعية المصرية تواجه عجزاً تجارياً بفعل تزايد معدلات الإستهلاك المحلي وقصور الإنتاج الزراعي إلى الحد الذي أصبحت فيه الواردات الزراعية متفوقة على الصادرات التي اقتصرت على تصريف الفوائض، فضلاً عن عدم وجود إنتاج زراعي مخصص للتصدير إلا في نطاق محدود، وقد بين الباحث بأن متوسط قيم الاستيرادات الزراعية قد بلغت ٢.١ مليار جنيه خلال المدة ١٩٨١- ١٩٨٥، وبلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري بنحو ١.٦ مليار جنيه، وتزايدت قيم الإستيرادات الزراعية إلى أن وصلت إلى ١٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧، وبلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي ١٠.٨ مليار جنيه والذي وصفه الباحث بأنه رقم كبير يشكل عبئاً ثقيلاً على الإقتصاد المصري، وتطرق الباحث أيضا إلى أهم العقبات التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية منها عدم مقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وارتفاع مبالغ الرسوم والضرائب الكمركية المفروضة عليها وارتفاع تكاليف الإنتاج الذي ترتب عليه ارتفاع أسعار السلع الزراعية المعدة للتصدير، وقلة وسائط النقل الحديثة للسلع الزراعية إلى الأسواق الأجنبية وارتفاع أسعارها وعدم مطابقة نوعيات السلع الزراعية المصرية مع المواصفات القياسية والجودة التي يطلبها المستهلك في الخارج (بسيوني، ١٩٩٩، ٧).

٢. وفي الدراسة التي أعدها قسم التحقيقات الصحفية في المجلة الزراعية في مصر عام ٢٠٠٠ عن الصادرات الزراعية المصرية في ظل متغيرات العولمة أوضح فيها بأن القطاع الزراعي المصري في ظل متغيرات العولمة الإقتصادية قد تحول إلى قطاع خاص يقود قوى السوق المتلاحقة الذي انعكس أثره إيجابياً على المزارعين في مصر، إذ ازدادت دخولهم وبنسبة ٢٥% وشهدت قيم إنتاجهم الزراعي تحسناً في أغلب أنواع المحاصيل، التي شهدت نمواً بلغ نحو ٣.٤% سنويا ومن المتوقع أن يزداد إلى ٤.١% سنويا، وتطرق الباحث إلى موضوع تنمية الصادرات الزراعية ، وعده من المواضيع المهمة التي تواجه صناع السياسة الزراعية في مصر وهو ذو ارتباط وثيق بالمتغيرات الدولية في الوقت الحاضر، وأوضح الباحث أيضا بأن صادرات مصر من المحاصيل التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها مثل القطن والرز والنباتات الطبية والعطرية وبعض أنواع الفواكه والخضر قد شهدت زيادة بمقدار ٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وقد تحقق هذا الرقم من خلال الشراكة المصرية والأوربية والشراكة المصرية الأمريكية والكوميسا الافريقية ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأت أعمالها عام ١٩٩٨ والتي تم بموجبها خفض التعريفات الكمركية بنسبة ١٠% سنويا بهدف تشجيع التصدير الزراعي في مصر. وقد انعكس تأثير ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي والزراعي فيها، أما عن العقبات التي تواجه نمو الصادرات الزراعية فقد حددتها الدراسة بنوعين: عقبات داخلية مثل الإجراءات الإدارية التي تواجه الإستثمارات الزراعية وعدم المقدرة على حل المشاكل الخاصة بشركات التصدير والتمويل والتسويق وارتفاع تكاليف التصدير وعدم وجود حوافز للمصدرين وقلة مواقع حفظ المنتجات المخصصة للتصدير، فضلا عن ارتفاع نسبة الفاقد منها، أما عن العقبات الخارجية فقد تحددت بمنافسة المنتجات الأجنبية المناظرة، وإقامة التكتلات الاقليمية كالإتحاد الأوربي وتكتل النافتا وتجمع إيبك ورابطة الآسيان والكوميسا وعدم معرفة أذواق المستهلكين في الدول

المستوردة وقلة المنافذ التسويقية على مدار شهور السنة، فضلا عن قلة المعلومات اللازمة عن حاجة الأسواق الخارجية لمبيعات القطاع الزراعي المحلي والذي يمكن أن يتلاءم مع عمليات الإنتاج المحلي ليتناسب مع عمليات التصدير (قسم التحقيقات الصحفية، ٢٠٠٠، ٢٤- ٢٧).

٣. أوضحت دراسة غزال عام ٢٠٠٣ عن أثر العولمة في الأداء الزراعي في بلدان نامية مختارة بأن التجارة الخارجية الزراعية في البلدان النامية أحد الركائز الأساسية في نموها الزراعي ورافداً حيوياً في توريد النقد الأجنبي ولها دور كبير في تحقيق حالة التناسب والتوازن بين النشاط الإنتاجي والإستيرادي عن طريق توفير موارد النقد الأجنبي اللازمة لتمويل عمليات النمو الزراعي بالسلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية من السوق الأجنبية لتشغيل طاقاتها الإنتاجية القائمة، فضلا عن بناء طاقات إنتاجية جديدة تسهم في تحقيق التوسع في القدرات الإنتاجية للمجتمع والتي لايمكن تأمينها إلا عن طريق قناة التجارة الخارجية، ولها دور كبير في تحقيق التوازن والتناسق بين النشاط الإنتاجي والتصديري عن طريق تصريف الإنتاج الفائض عن حاجة البلد، وأشار أيضاً إلى أن أداء التجارة الخارجية الزراعية وفاعليتها في تحقيق النمو أو التنمية الزراعية يرتبط بمتغيرات ضرورية لتفعيل عوائد الصادرات في النمو الزراعي، أي إذا كان المعدل المرتفع من الصادرات يحدث آثاراً إيجابية في النمو الزراعي من خلال مضاعف الصادرات في البلدان المتقدمة فإن هذا النمط من التأثير في البلدان النامية يقتضي قدراً مناسباً من التكامل الإقتصادي الداخلي بينهما حتى لاترتفع نسبة التسربات من عوائد الصادرات من جراء تزايد الميل الحدي للاستيراد لاسيما إذا كان نمط الإستيراد يتضمن سلعاً استهلاكية (غزال، ٢٠٠٣، ٢٨- ٣٩).

الجدول ١

الأهمية النسبية لقيم الصادرات والاستيرادات الزراعية الى الناتج الزراعي في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٨

السنة	تركيا		مصر		الاردن		سوريا		تايلند		المغرب		تونس		بنغلاديش		باكستان		اليمن	
	الاهمية النسبية لقيم الصادرات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الاستيرادات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الصادرات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الاستيرادات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الصادرات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الاستيرادات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الصادرات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الاستيرادات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الصادرات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الاستيرادات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الصادرات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الاستيرادات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الصادرات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الاستيرادات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الصادرات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الاستيرادات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الصادرات الزراعية الى الناتج الزراعي%	الاهمية النسبية لقيم الاستيرادات الزراعية الى الناتج الزراعي%
١٩٨٠	١٠,٦١	١,٩٣	١٤,٠٦	٤٨,٨	١٠١,٥٢	٢٦٥,٤٨	١٠,٤٥	٢٢,٧٢	٤٤,٤٧	٨,٤٣	١٥,٠١	٢٢,٨٢	١١,٣٣	٤١,٧٨	٣٢,٣٩	١٠٦,٨٦	١٠,٢٣	٧,٥٢	١٥,٩	٣١٩,٠٩
١٩٨٥	١٧,٣٧	٥,٨٦	١٣,٨٦	٧٧,٧٥	٥٠,٦٢	٢٣٩,٧٤	٩,٨٢	٣٦,٤٨	٥٢,٠٧	٨,٨٩	١٤,٧٢	٣٠	١٠,٦٥	٣٢,١٩	١٢,٩٣	٣,٤٤	٧,٣	١٢,٤١	٢,٩١	٩٧,٩٥
١٩٩٠	١٢,٣٢	٨,٩٣	٦,٦١	٤٧,٦٣	٠,٣٨٧	٢٥,٤٨	٢٣,٤٦	٢٤,٣٥	٥٠,٦٧	١٥,١٢	١٥,٠١	١٢,١٤	١٤,٠٦	٣٣,٧٢	٨,٩٨	٠,١٨	٧,٧٥	١٠,٩٩	٥,٨١	٥٦,٤٩
١٩٩٥	١٦,٨٤	١٤,١١	٤,٨٢	٣٠,٣٤	٩,٠٩	٣٢,٤٨	١٩,٦٤	٢٠,٤٢	٥٦,٦	١٨,٢٣	١٣,٦	٣٢,٥٣	٢٢,٧٩	٥٢,٤١	١١,٢٣	١,٣٥	٥,٥٢	١٣,١٧	٦,٨٨	٨٠,٧٣
٢٠٠٠	١٣,٤٥	١٢,٠١	٣,٤٥	٢٣,٥٣	١٧,٢٤	٤٩,٢٦	١٣,٥	١٧,٧٤	٦٥,٧	٢٤,٢٩	١٤,١١	٣,٩٧	١٧,٨٤	٣١,٤٧	٠,٨٨	٠,٠٠٨	٦,٠٦	١٠,١٨	٣,٧٧	٤٤
٢٠٠٥	١٧,٠٥	١٠,٧١	٧,٥٥	٢٥,٥١	١٨,٦٣	٤٠,٣٨	١٩,٠٣	٢٧,٦٤	٦,٠٦	٢٣,٤٣	١٧,٢٤	٢٩,٣٤	٢٩,٧١	٣٦,١٧	١,٨٨	٠,٠١	٦,٩٣	١١,٨١	٤,٣٨	٥٦,٨٢
٢٠٠٨	١١,٤٢	٠,٩٤	٤,٩٣	١٥,٨٦	١٢٢,٦٩	٢٨٩,٨٥	١٤,٨٤	١٣,٤٤	٦,٦	١٧,٥١	١,١	٢٢,٧٧	٢٧,٧١	٣٤,٠٧	١,٥٩	١٩,٢٨	٥,٠٧	٨,٩٣	٥,٦٤	٤٨,٦٦

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات

International Monetary Fund (2008). International financial statistics, Year book, vol. II, Washington –DC , PP. 288-544.

United Nations (1980-2008), Year book of National Accounts Statistics, Individual Country Data, New York , PP. 745-918.

United Nations (1985- 2009) . FAO, Trade Year book , Rome, P. 112.

٤. في عام ٢٠٠٦ صدرت دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عن اتجاهات الزراعة والتجارة العربية أوضحت فيها بأن التجارة الخارجية الزراعية العربية أحد القضايا الرئيسة والمهمة في إطار الإهتمام الإقتصادي والسياسي العربي، إذ تعد الصادرات الزراعية أحد المفردات المهمة في مكونات الدخل القومي العربي، لأنها مصدر رئيس من مصادر حصيلتها من العملات الأجنبية وتمويل متطلبات تنميتها الاقتصادية، في حين تعد الواردات الزراعية مصدراً من مصادر توفير جزء كبير من احتياجاتها الغذائية والضرورية والمدخلات الزراعية ومن كل ماورد آنفا تسعى الأقطار العربية إلى تنمية صادراتها الزراعية، وتحد من أستيراداتها، وذلك هو محور أساسي من محاور سياستها الأقتصادية الزراعية، وفي إطار الرؤية العامة لهذه الأهداف بدأ الاهتمام العربي بتنمية التجارة الخارجية الزراعية لما لها من دور بالغ الأهمية في رفع معدلات نموها الزراعي والاقتصادي، في حين أثبتت الوقائع العملية لدور التجارة الخارجية في النمو الزراعي بأنها لم تكن في مستوى الطموح العربي، فقيمة الواردات الزراعية ازداد متوسطها السنوي بنحو ٣٠% ، في حين حققت الصادرات الزراعية العربية نمواً بلغ نحو ١٥% ، ونظرا للارتفاع النسبي في قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات فقد طغت الاتجاهات غير المؤاتية لقيمة الواردات على ماتحقق من بعض التطورات الإيجابية في قيمة الصادرات، وكانت نتيجة الميزان التجاري الزراعي غير متفقة مع طموحات صناع السياسة الزراعية العربية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٦، ١١٨)

٥. في دراسة الحرازي عام ٢٠٠٧ عن التجارة الخارجية في اليمن أوضح فيها بأن التجارة الخارجية الزراعية أحد المؤشرات المهمة التي تعبر عن مقدرة المجتمع على إنتاج السلع الغذائية والستراتيجية مثل القمح والسكر والرز، وتعد الصادرات الزراعية في أي مجتمع مقدرته على إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة وإمكانية تصديرها بعد سد حاجة الطلب المحلي منها، وإن توسعها يؤدي إلى تزايد العوائد المباشرة التي تعزز النمو الزراعي والمقدرة على استيراد السلع الرأسمالية والمدخلات التي تعد ذات أهمية خاصة في تحقيق النمو الزراعي، فضلا عن دور الصادرات في توسيع نطاق الإستثمارات المحلية والأجنبية في الزراعات ذات الأفق التصديري، وتعمل على منحها المقدرة على المنافسة مع نظيرتها الأجنبية، وذلك يؤدي إلى إدخال تحسينات نوعية في السلع المصدرة، أما عن الأثر غير المباشر الذي تحققه الصادرات الزراعية فيتمثل في تطوير الكفاءة الإنتاجية للوحدات الزراعية تقنياً إلى الحد الذي تتمكن معه الصادرات من المنافسة في الأسواق الأجنبية، وتيح للدولة إمكانية الإستفادة من عوائدها لتطوير استثماراتها الزراعية ورفع مستواها التقني. أما الواردات الزراعية فهي تعني تواضع الإمكانات الإنتاجية المحلية أو عدم توافر الموارد الإنتاجية اللازمة لانتاج السلع الزراعية المستوردة بالقدر الكافي الذي يتوافق مع احتياجات السكان منها، وإن الزيادة المستمرة في كمية الواردات الزراعية تعني استمرار اعتماد المجتمع على العالم الخارجي، وذلك يجعل الاقتصاد المعني أكثر عرضة للأزمات والتقلبات التي تواجه الإقتصادات العالمية. (الحرازي، ٢٠٠٧، ٣٥)

الأنموذج القياسي وتقدير المعلمات وتفسيرها

أولاً- توصيف الأنموذج القياسي المستخدم في التقدير

تعد أساليب الاقتصاد القياسي أداة رئيسة تعطي النظرية الاقتصادية المظهر التطبيقي الذي يساعد في تقييم مكوناتها واختبار فرضياته والتأكد من صحتها على نحو يقربها من الواقع لتكون اكثر منطقية وقبولاً في تقييم سلوك الوحدات الاقتصادية، ومن أجل إثبات فرضية البحث تم استخدام عدد من النماذج القياسية القادرة على تأكيد هذه الفرضية وبصورة تعكس الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية موضوعة البحث أي تصوير العلاقة الرابطة بين نمو الناتج الزراعي وقيم الصادرات والإستيرادات الزراعية والمستنبطة من منطق النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة في هذا الشأن، ولمعالجة الأنموذج الاقتصادي قياسياً جرى تحديد المتغيرات الكلية الداخلة فيه بوصفها خطوة أولى من خطوات توصيف الأنموذج، ثم صياغة العلاقة التي تربط بين المتغيرات كخطوة ثانية (Koutsoyiannis, 1977, 16) وفي موضوع دراستنا المتعلق بقياس وتحليل أثر التجارة الخارجية الزراعية في النمو الزراعي في بلدان نامية مختارة اختيرت المتغيرات الآتية بوصفها أكثر المتغيرات تأثيراً في الأنموذج المعتمد في تقدير الظاهرة قيد الدرس وعلى النحو الآتي:

أولاً- المتغير المعتمد. لقد تم الإعتماد على معدل نمو الناتج الزراعي في دول العينة بوصفه المتغير المعتمد في النماذج القياسية.

ثانياً- المتغيرات المستقلة. لقد تم الإعتماد على متغيري التجارة الخارجية الزراعية (الصادرات والإستيرادات الزراعية) (الف دولار) بوصفها المتغيرات المستقلة التي تؤثر في نمو الناتج الزراعي في دول عينة الدراسة.

من هنا فإن الشكل الرياضي للأنموذج هو $Y=f(X_1,X_2)$

ويمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفاً بصيغة أنموذج قياسي يأخذ الشكل الآتي :

$$Yi=B0+B_1X_1+B_2X_2+ui$$

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها تسعة وعشرين عاماً ١٩٨٠- ٢٠٠٨، وقد جمعت المتغيرات المذكورة آنفا ولمدة البحث بالدولار وبالأسعار الجارية، ولأغراض التقدير والتحليل ثم تطبيق أنموذج قياسي بثلاث صيغ هي (اللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية والخطية) وقد استخدم أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLs، لأنها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة وأختيرت أفضل الصيغ goodness of fit التي اجتازت الإختبارات الإحصائية (R^2-t-F) والقياسية (D-w,klein) وبمستوى معنوية ٥%، وقد اعتمدنا في هذا الجزء من البحث على حالة الربط بين الأسلوب النظري والمنهج الكمي في قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية الزراعية في النمو الزراعي في ضوء مفاهيم النظرية الإقتصادية ونظريات التجارة الخارجية وباستخدام الأسلوب الإحصائي ونظرية الإقتصاد القياسي في القياس والتحليل .

ثانياً - نتائج التحليل الكمي لأثر الصادرات والإستيرادات الزراعية في نمو الناتج الزراعي خلال المدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٨.

يمكن توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر الصادرات والإستيرادات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في دول العينة وخلال مدة البحث الجدول ٢.

تشير نتائج الجدول ٢ إلى معنوية متغير قيم (الصادرات الزراعية X_1) وبعلاقة طردية مع معدل نمو ألناتج الزراعي في كل من تركيا، الأردن، تايلند، واليمن، وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في تركيا ٠.١٣٩ وحدة وهذه القيمة تعني أن زيادة الصادرات الزراعية في تركيا بنسبة ١% تؤدي إلى رفع معدل نموها الزراعي بنسبة ٠.١٣٩% وحدة وفي الاردن ٠.١٤٠ وحدة والتي تعني أن زيادة صادراتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى رفع معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠.١٤٠% وحدة وفي تايلند ٠.٧٣ وحدة وتعني أن زيادة صادراتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى رفع معدل نموها الزراعي بنسبة ٠.٧٣% وحدة وفي اليمن ٠.٣٤ وحدة والتي تعني أن زيادة صادراتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى رفع معدل نموها الزراعي بنسبة ٠.٣٤% وحدة والإشارة الموجبة لمعلمة المتغير المذكور وفي الدول المذكورة آنفا توضح العلاقة الطردية بين قيم الصادرات الزراعية ومعدل نموها الزراعي، وذلك يتفق مع مفاهيم النظرية الإقتصادية على اعتبار أن عوائد الصادرات الزراعية تستغل في استيراد المعدات الزراعية الإنتاجية اللازمة لتوسيع نطاق الإستثمار الزراعي ومايترتب على ذلك ارتفاع معدل نمو ناتجها الزراعي.

وأوضحت نتائج الجدول ٢ معنوية متغير قيم (الصادرات الزراعية X_1) وبعلاقة غير إيجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من مصر، سوريا، تونس، وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في مصر بـ ٠.٢٥ وحدة، وهذه تعني أن زيادة الصادرات الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى خفض معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠.٢٥% وحدة وفي سوريا ٠.٠٥٢ وحدة وهذا يعني أن زيادة صادراتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى خفض معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠.٠٥٢% وحدة وفي تونس ٠.٧٥ وحدة والتي تعني أن زيادة صادراتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى خفض معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠.٧٥% وحدة والإشارة السالبة لمعلمة المتغير المذكور تعني أن للصادرات الزراعية في الدول المذكورة آثاراً معاكسة في نموها الزراعي، وهي بذلك خالفت مفاهيم النظرية الإقتصادية، وذلك يجد تفسيره في عدم استقرار عوائد الصادرات الزراعية، وضعف ارتباط قطاع التصدير الزراعي مع بقية قطاعات الإقتصاد الوطني، وذلك حال دون إمكانية توظيف عوائد الصادرات في مجالات زراعية منتجة، ولم يظهر التأثير المعنوي لمتغير الصادرات الزراعية في معدل نمو الناتج الزراعي في كل من المغرب وبنغلاديش والباكستان ويُعزى سبب ذلك إلى كون قيم الصادرات الزراعية متدنية فيها إلى الحد الذي لم يظهر تأثيرها في معدل نمو ناتجها الزراعي.

الجدول ٢
نتائج التحليل الكمي لأثر الصادرات والإستيرادات الزراعية في النمو الزراعي في دول العينة خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٨

الدول	Xi	X_1	X_2	انواع الدوال المقدرة
تركيا $\bar{R}^2 = 0.56$ F=17.341 D-W=1.809	Bi	1.1240	4.290	شبه لوغارتمية
	t*	(3.016)	(2.837)	
مصر $\bar{R}^2 = 0.73$ F=35.825 D-W=1.824	Bi	-1.550	0.375	شبه لوغارتمية
	t*	-(7.808)	(4.113)	
الاردن $\bar{R}^2 = 0.61$ F=21.076 D-W=1.781	Bi	0.479	-0.340	شبه لوغارتمية
	t*	(6.437)	-(3.326)	
سوريا $\bar{R}^2 = 0.51$ F=3.65 D-W=1.9	Bi	-0.311	0.125	شبه لوغارتمية
	t*	-(2.62)	(0.42)	
تايلند $\bar{R}^2 = 0.73$ F=35.025 D-W=0.528	Bi	2.668	7.168	شبه لوغاريتمية
	t*	(7.840)	(2.669)	
المغرب $\bar{R}^2 = 0.71$ F=12.08 D-W=1.79	Bi	0.00126	0.0092	خطية
	t*	0.54	1.84	
تونس $\bar{R}^2 = 0.48$ F=3.44 D-W=1.99	Bi	-0.022	-0.038	خطية
	t*	-(1.75)	-(0.29)	
بنغلاديش $\bar{R}^2 = 0.15$ F= 2.43 D-W=1.77	Bi	-0.074	0.333	شبه لوغارتمية
	t*	-(0.20)	(0.99)	
باكستان $\bar{R}^2 = 0.43$ F= 3.17 D-W=2.05	Bi	-0.092	0.424	شبه لوغارتمية
	t*	-(0.60)	(2.21)	
اليمن $\bar{R}^2 = 0.73$ F= 7.65 D-W=1.94	Bi	0.155	0.0079	خطية
	t*	(2.15)	(1.74)	

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر الصادرات والإستيرادات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٨

وتشير نتائج الجدول ٢ أيضا إلى معنوية متغير قيم (الإستيرادات الزراعية X_2) وبعلاقة طردية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من تركيا ومصر وتايلند والمغرب والباكستان واليمن، وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في تركيا ٠.٥٣ وحدة، وهذه القيمة تعني أن زيادة استيراداتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى رفع معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠.٥٣% وحدة وفي مصر ٠.٠٦ وحدة، وهي تعني أن زيادة استيراداتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى رفع معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠.٠٦% وحدة، وفي تايلند ١.٩٧ وحدة، وهي تعني أن زيادة إستيراداتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى رفع معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ١.٩٧% وحدة، وفي المغرب ٠.٠٥٤ وحدة والتي تعني أن زيادة استيراداتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى رفع معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠.٠٥٤% وحدة وفي الباكستان ٠.٠٧٦ وحدة، وهي تعني بأن زيادة استيراداتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى رفع معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠.٠٧٦% وحدة، وفي اليمن ٠.٤١ وحدة، وهي تعني أن زيادة استيرادات اليمن الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى رفع معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠.٤١% وحدة والإشارة موجبة لمعلمة المتغير المذكور، وفي الدول المذكورة آنفاً تعني أن العلاقة طردية بين قيم الاستيرادات الزراعية ومعدل نمو ناتجها الزراعي، وهي بذلك متفقة ومفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار أن الاستيرادات الزراعية أحد الوسائل المهمة في استقدام المدخلات الإنتاجية عالية الغلة والمكائن والمعدات الإنتاجية الضرورية التي تسهم في رفع معدل نمو ناتجها الزراعي، وأوضحت نتائج الجدول نفسه أيضاً معنوية متغير قيم (الاستيرادات الزراعية X_2) وبعلاقة غير إيجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في الأردن، وقد بلغت مرونته ٠.٠٩٩ وحدة والتي تعني أن زيادة الاستيرادات الزراعية بنسبة ١% تؤدي إلى خفض معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠.٠٩٩% وحدة، ويمكن تفسير ذلك في أن الإستيرادات الزراعية أحد الوسائل التي تستنزف قدراً كبيراً من الدخل الزراعي ألذي يعد محدوداً نسبياً في الأردن، وبذلك ارتبط هذا المتغير بعلاقة غير إيجابية مع المتغير المعتمد وخالف مفاهيم النظرية الإقتصادية، ولم تظهر معنوية متغير قيم الاستيرادات الزراعية في كل من سوريا وتونس وبنغلادش، ويعزى سبب ذلك في كون قيم الاستيرادات الزراعية فيها منخفضة إلى الحد الذي لم يظهر تأثيرها المعنوي في معدل نمو ناتجها الزراعي.

الإستنتاجات

١. تفوق قيم الإستيرادات الزراعية في التأثير المعنوي في معدل نمو الناتج الزراعي في أغلب دول عينة الدراسة مقارنة بقيم الصادرات الزراعية على اعتبار أن الاستيرادات الزراعية أحد وسائل توريد المستلزمات الضرورية والمدخلات الرئيسة في عملية الإنتاج الزراعي، وذلك يعني أن الموازين التجارية الزراعية في البلدان النامية تعاني من عجز كبير.
٢. اعتماد الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية في البلدان النامية على الإستيرادات الزراعية الأجنبية، لذا فإن أي تباطؤ في تجهيزها ينعكس بتأثيرات غير إيجابية في طبيعة الاستهلاك والاستخدام المحلي لها، وذلك يعني أن اقتصادات البلدان النامية حساسة جداً للتغيرات الحاصلة في قيم وكميات المحاصيل الزراعية المستوردة.

٣. تشكل الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة أهمية نسبية قليلة إلى إجمالي قيم صادراتها، فضلا عن تذبذب قيمها وكمياتها خلال مدة البحث، وذلك يعود إلى إخفاق سياساتها الزراعية وتباين ظروفها الطبيعية وأساليب الإنتاج المتبعة فيها.

التوصيات

١. توجيه نسبة كبيرة من التخصيصات الإستثمارية نحو تنمية وتطوير القطاعات الزراعية في البلدان النامية والتركيز على زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية المخصصة للتصدير ودعم الصناعات الزراعية ذات العمالة المكثفة، وذلك يؤدي إلى زيادة الطاقة التصديرية وتوسيع فرص الاستخدام وتقليل الكميات المستوردة من السلع الزراعية.
٢. تطبيق سياسات وإجراءت الحماية الكمركية على المحاصيل الزراعية المنتجة في البلدان النامية، لأن ذلك يمكنها من تطوير إنتاجها المحلي ويتيح لها إمكانات المنافسة في الأسواق الأجنبية، ويحد من الإستيرادات ويخفف من عبء العجز في الميزان التجاري الزراعي.
٣. توزيع عوائد الصادرات الزراعية في المجالات الإنتاجية ولاسيما الصناعات الزراعية التي تتوافر فيها مقومات النجاح في المدة الطويلة والتي تعتمد على المواد الأولية والخبرات الفنية المحلية عن طريق ربط قطاع التصدير الزراعي مع بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى ولاسيما القطاع الصناعي، وذلك يخلق نوعاً من الترابط والتشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وله دور بالغ الأهمية في تعزيز مسيرة التنمية الزراعية في البلدان النامية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. بسيوني، محمود، ١٩٩٩، التصدير قضية حياة ومستقبل الانتاج الزراعي المخصص والمستهدف للتصدير هو الطريق، المجلة الزراعية، العدد ٤٨٥، القاهرة.
٢. جامعة الدول العربية، ٢٠٠٦، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية: عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، جمهورية السودان، الخرطوم.
٣. الحرازي، شبير عبد الله، ٢٠٠٧، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية اليمنية مع اشارة إلى التجارة الزراعية بصفة خاصة، مجلة افاق اقتصادية، المجلد (٢٨)، العدد (١١١) ، دولة الامارات العربية .
٤. غزال، قيس ناظم، ٢٠٠٣، اثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٥. القريشي، محمد صالح تركي وفواز جار الله الدليمي، ١٩٩٠، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
٦. قسم التحقيقات الصحفية، ٢٠٠٠، الصادرات الزراعية في ظل اقتصاديات العولمة، العدد (٥٠١)، مصر.
٧. النجفي، سالم توفيق ومحمد صالح تركي القريشي، ١٩٨٨، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1. Chenery. H.B and A.Strout, 1966, Foreign Assistance and Economic Development, The American Economic Review, Vol (LVI), No (4), Part 1.
2. International Monetary Fund, 2008, International financial statistics, Year book, vol. II, Washington –DC .
3. Koutsoyiannis, A., 1977, Theory of Econometrics, Second Edition, Macmillan press, London.
4. Kreinin, E.Modechal, 1979, International Economics, A policy Approach, Third Edition, Harcourt Brace Jovanovich Inc., USA .
5. Shone R., 1972, The pure theory of international trade, Macmillan press, Ltd., London.
6. United Nations (1980-2008). Year book of National Accounts Statistics, Individual Country Data, New York.
7. United Nations (1985- 2009) . FAO, Trade Year book , Rome.